خلف الرداء الجامعي

للأستاذ أبي حيان

لم أكد آخذ في قراءة كتاب « الهجاء والهجاءون في الجاهلية » للدكتور محمد حسين المدرس بجامعة فاروق الأول، وأتجاوز الفقرات الأولى منه، حتى وقفتني هذه العبارة التي يقولها في سياق الكلام عن تصنيف الشعر العربي ونصيب أبي تمام من ذلك في حماسته. قال:

« أما أبو تمام، فهو يخرج الأبيات في كثير من الأحيان من أبوابها إلى أبواب لا تليق بها. وقد لاحظ هذا الخلط بعض المتقدمين كصاحب اليتيمة » (ص ٣).

وقفتني هذه العبارة وصرفتني عن المضي في القراءة، إذ أحسست فيها — لأول وهلة — نوعاً من التناقض الصارخ يشيع فيها، ويباعد بين طرفيها، ويضرب بعضها ببعض.

صاحب اليتيمة يعرض لأبي تمام في يتيمته، وينقد منهجه في حماسته، إذ يلاحظ عليه خلطه الأبواب بعضها ببعض ؟!

هذا هو العجب العجاب الذي لفتني إليه لفتاً شديداً، ووقفني عليه وقفاً طويلاً، وأنا أحاذر ألا يكون طرفي ضل فيه، أو تاه عقلي في إدراك مراميه ومغازيه، إلا أن العبارة — كما ترى — يسيرة صريحة مستوية لا عوج فيها ولا أمت. فاليتيمة وأبو تمام، وأين يمكن أن يقع منها ؟ وكيف له أن يقتحم نطاقها ولم يتجاوز الثعالبي بها الشعراء المعاصرين، أو على حد قوله — في تحديد موضوعها — : « نجوم الأرض من أهل العصر، ومن تقدمهم قليلا وسبقهم يسيراً » ؛ ومن هنا كانت تسميتها : « يتيمة الدهر في شعراء أهل العصر ». وعصر الثعالبي هو ما بين منتصف القرن الرابع وأوائل القرن الخامس. فكيف أمكن لأبي تمام من أهل القرن الثالث، بل أوائل ذلك القرن، أن يطوي الزمن، ويتخطى أعناق الأجيال، ثم ينضو عنه الكفن، وينفض عنه وكام التراب، ثم ينتفض قائماً، ليستوي ماثلا بين أصحاب الثعالبي ورجال اليتيمة ؟!

أليس هذا عجباً عاجباً جديراً بأن يشتت الذهن ويستغرقه، ويثير بعض ألوان الإعجاب بهذه الجامعية الجديدة القديرة على « الخلق الفني »، والجمع بين الأشتات والأضداد ؟!

بلى! وتلك هي الأعجوبة التي ساورتني وملكت على مذاهبي منذ نظرت في تلك العبارة السالفة. وقد جعلت الحيرة تشيع في نفسي: بين ما كنت أحسبه حقائق مقررة، وصفات ثابتة محررة، وبين ما ينبغي أن توحي به الجامعية من ثقة، وما يفترض أن تقترن به في الذهن من ضبط ودقة، وما تدعو القارئ أو الدارس إليه من طمأنينة وإذعان، ومن تسليم وإذعان. فأيهما آخذ، وإلى أيهما أطمئن وأسكن، إلا أن يتحقق الإعجاز، وتلتحق الأوائل بالإعجاز. وهكذا جعلت أسائل نفسي: أو يمكن لهذه الجامعية الجديدة أن تغير طبائع الأشياء، وأن تبدل الأرض غير الأرض والسماء، وتنسخ قوانين الوجود فتضع من تشاء حيث تشاء وأين تشاء، فتنشر أبا تمام بين ناس غير ناسه، وفي زمان غير زمانه ؟!

وبعد، فهاهنا إذن نوع من الاستحالة الظاهرة في نسبة هذه الملاحظة إلى صاحب اليتيمة، وهي — كما رأينا — استحالة لا مساغ لها إلا على ذلك المذهب العابث، فكيف تأتى للأستاذ الدكتور ذلك ؟ وأنى صدر بهذه النسبة الغريبة التي كان يجب أن تلفته لو أنه وقع عليها على ما فيها من غرابة على الأقل ؟!

إن تتبع هذه المسألة يثير بين أيدينا لوناً من ألوان الطرافة بديعاً، فلم يضن علينا الأستاذ الفاضل ببيان المصدر الذي صدر بتلك الملاحظة عنه، وإن كان هو لا يعبأ في كثير من الأحيان بالتنبيه إلى مصادره، فأثبت في الهامش تعليقاً على تلك العبارة الآنفة: « تاريخ آداب العرب للرافعي ٣ : ٣٦٦ نقلا عن اليتيمة ٣ : ٤١٦ ».

وهكذا تكون — والله — الدقة الجامعية والأمانة العلمية! تاريخ آداب العرب عن اليتيمة! فعسى جديرة بالبحوث العلمية الجامعية!

على أنه ينبغي أن تكون اليتيمة هذه مصدراً نادراً أتيح للأستاذ الرافعي أن يطلع عليه، ويرجع إليه، ويصدر عنه بتلك الملاحظة، ثم تقطعت أسبابه، وغاب عن حياتنا الأدبية وجهه، فلم يبق لنا من ذلك إلا ما نقل الرافعي عنه.

هكذا يجب أن يكون الأمر لتكون لهذه المنحة قيمتها ، إذ كان من الأوليات المقررة في أسلوب البحث العلمي أن يكون النص في مصدره الأصلي هو الذي لا معدل عنه ، ولا مترخص في التزامه ، ولا سبيل إلى تجاوزه أو المساحة فيه ، ما دام ذلك المصدر الأصلي ممكناً بأي وجه من وجوه الإمكان ، فلا بد إذن أن تكون اليتيمة مصدراً غير ممكن .

أفكذلك هي ؟

أما أن اليتيمة ليست مصدراً ممكناً فحسب ، ولكنها مصدر قريب ميسور حاضر ، فقد طبع غير مرة في دمشق والقاهرة ، ولم يبعد العهد بعد بطبعته الأخيرة . ويستطيع أي إنسان — دون أن يكون أستاذاً جامعياً تفتح له خزائن الكتب وتتاح له ذخائر الآثار — أن يمد يده إلى أية دار من دور الكتب ، أو أي دكان من دكاكين الوراقين ، فإذا به بين يديه . فكيف ساغ للأستاذ الباحث أن يتجاوز هذا المصدر الأصلي ، وهو — كما رأينا — قريب حاضر ، إلى مصدر آخر غير مباشر ؟ وكيف أجيز له في رسالة جامعية أن ينكب عن هذه السبيل العلمية المعهودة ، وأن يتحدى على هذا النحو أوليات البحث المقررة ؟

وقد فعل الأستاذ هذه الفعلة مرة أخرى ، بالنسبة لكتاب ككتاب اليتيمة ، ذيوعاً وقرباً ، وهو أمالي الشريف المرتضى ، فقد تجاوزه في نص من نصوصه نقله في كتابه (ص ٥٩) ، فلم يتكلف الرجوع إليه والأخذ مباشرة منه ، وإنما اكتفى بأن ينقله من كتاب الرافعي أيضاً !

فما عسى أن يسمى هذا الصنيع الذي يصر عليه صاحبه إصراراً ، ويكرره تكراراً ، وبأي وصف يمكن أن يوصف ؟ وماذا يرى الجامعيون في هذا المنهج العلمي الجديد الذي يؤثر الدعة ، ويأخذ الأمور من حيث تتفق لا من حيث يجب ، ويحسب أنما يكفيه في تحقيق الصورة العلمية أن يورد هذه المنحة التي لا معنى لها ، إلا أن يكون القصد إلى شيء من الخداع الرخيص المفضوح ؟ !

ومع ذلك ، فهذا الخطأ المنهجي ، وذلك التحدي لقواعد البحث الأولية ، أو ذلك الإهمال والاستخفاف بما يجب للعلم والصنعة الجامعية الصحيحة من حق وحرمة — كل ذلك ليس شيئاً كبير الخطر بالقياس إلى ما وراءه من منكر علمي لا ندري كيف أباحه الأستاذ لنفسه ، وكيف أجازته له الجامعة وأجازته عليه :

الرافعي — بمقتضى ذلك التعليق المنحن — هو المسؤول المباشر عن تلك الإحالة الظاهرة في نسبة القول في حماسة أبي تمام إلى صاحب اليتيمة ... هكذا جعله الأستاذ — غفر الله له — في سذاجة وغفلة ، وبذلك مثله أمام القارئ المتفحص أدق تفحص في مظهر شأن من الجهالة بالتاريخ الأدبي ، والإغفال لجانب التحقيق العلمي .

والذين يعرفون الرافعي — رحمه الله وأكرم مثواه — يعلمون علم اليقين أنه كان من سعة العلم وقوة العقل ، ونفاذ البصر في حقائق التاريخ الأدبي ، ورهافة التذوق لأسراره ، والإحاطة التامة بأطرافه المختلفة ، والدقة العلمية البالغة ، وقوة الشخصية والضمير العلمي الذي لا تتطرق إليه الشبه ، بحيث لا يمكن أن يتورط في مثل هذه الإحالة ، فيضع أبا تمام بين رجال اليتيمة .

وكذلك كنت مستيقناً منذ أول وهلة أن هذه النسبة إلى الرافعي لا يمكن إلا أن تكون مدخولة ، وأنه قد أصابها — ولا ريب — نوع من أنواع التزوير ، أو فسرت على لون من ألوان التحريف والتحوير ... ومبادرة إلى سيدي الأستاذ — غفر الله لنا وله — فالذي استشعرته سلفاً حقيقته الراجحة ، وها هوذا نص الرافعي — كما جاء في كتابه تاريخ آداب العرب — :

« وقد انتقد كتاب الحماسة حمزة بن الحسن ، فزعم أن فيه تكريراً وتصحيفاً وإبطاء وإقواء ، ونقلا لأبيات من أبوابها إلى أبواب لا تليق بها ، ولا تصلح لها ، إلى ما سوى ذلك من روايات مدخولة ، وأمور عليلة » .

هذا هو كلام الرافعي بنصه عن حماسة أبي تمام ، وقد صدر به عن رسالة لأبي الحسين أحمد بن فارس ، أوردها صاحب اليتيمة في سياق ترجمته له بين رجال « الجيل » ، فليت شعري كيف استطاع الأستاذ الفاضل أن يفهم من هذا النص ما قرره من أن صاحب اليتيمة هو الذي لاحظ على أبي تمام أنه « يخرج الأبيات في كثير من الأحيان عن أبوابها إلى أبواب لا تليق بها » ؟

كيف جاز هذا الفهم في نص صريح مستقيم بين قريب ، لا مرج فيه ولا غرابة ولا تعقيد ، إلا أن تبطل الصلاة بين اللفظ

والمعنى ، وتنقطع الصلة بين الدال والمدلول ، وتصبح اللغة عبثاً وباطلا ، أو هذياناً لا مؤدى له ؟ ليس فى هذا النص إشارة ما إلى صاحب اليتيمة ، فمن أين جاء به ؟

هذا هو الأمر الذى يتمرق بالحيرة من جميع جوانبى ، إذ لا أستطيع أن أجد له تعليلا ، أو أنفذ فيه إلى تأويل ، مهما ساء ظنى بالقيم الجامعية الجديدة فى هذه السنوات الأخيرة ، منذ وقعت فى ذلك الكتاب على تلك الأبيات التى عرضت لها فى (الرسالة) من قبل[1] ، وعرفت بها كيف يفهم الشعر القديم فى هذه الأيام ، وكيف تدرس النصوص الأدبية فى بعض حلقات الجامعة !

ولكن الأمر لم يعد — فيما يبدو — قاصراً على النصوص الأدبية التى تحتاج فى درسها إلى ألوان من الثقافة مختلفة ، فقد أصبحت النصوص التقريرية أيضاً موضع خلط فى فهمها والاستدلال بها ، فهل فى هذا النص الذى بين أيدينا أية علاقة أو شبه علاقة بينه وبين ما فهمه الأستاذ منه ونسبه إليه ؟ لا شىء من ذلك مطلقاً ، إلا أن يكون قد خيل للأستاذ الفاضل أن حمزة بن الحسين المذكور فى النص هو صاحب اليتيمة . ونعوذ بالله ونبرأ إليه أن يذهب بنا التشاؤم وإساءة الظن إلى هذه الغاية المنكرة !

فهذه سلسلة من الأخطاء يأخذ بعضها برقاب بعض فى نقطة واحدة بعينها لم تتجاوزها إلى غيرها ، وكلها أخطاء غليظة فاحشة تبعث الفزع وتثير الرهب من هذا المنحدر السحيق الذى يبدو لنا — من خلال هذه النظرات — أن القيم الجامعية التى ظلت الجامعة زماناً حفية بها ، حريصة عليها ، قد أخذت تتهاوى فيه ، ويوشك أن تتردى فى قاعه ، إلا أن يقيض الله — جلت قدرته — للجامعة من يستطيع أن يعصمها ويحيد بها عن ذلك المصير المزعج المشؤوم ! !

* * *

وبعد ، فما تريد أن ندع هذا الفصل قبل أن نبين للقارئ كيف كان أبو تمام — فى نظر الدكتور الفاضل — يخرج الأبيات من أبوابها إلى أبواب لا تليق بها ، وهى الدعوى التى ادعاها حمزة بن الحسين فى القرن الرابع ، وأخذها عنه صاحبنا فى القرن الرابع عشر ، ثم أبى إلا أن يوجهها ويستشهد لها ، ليكون أحق بها وأجدر أن يقبلها ، أو ليهتف مع الشاعر :

كم ترك الأول للآخر ؟

وسنكتفى هنا بأن نورد شاهداً واحداً من الشواهد التى ساقها تقريراً لتلك الدعوى ، لنتبين مبلغ ما أتيح له ووفق إليه فى سبيل تبنيها ، ونتعرف قيمة تصدى مثله فى العلماء ، لمثل أبى تمام فى الشعراء ، نقداً له ، وتسفيهاً لصنيعه . ولعلنا نستطيع أن نرى فى خلال ذلك مدى فهم الشعر فى صورته الجملة ، بعد أن رأينا ، فى ذلك الفصل ، مدى فهمه له فى صورته المفصلة :

عقد أبو تمام فى حماسته باباً سماه باب « الأضياف والمديح » ، وقد اعترض أستاذنا الفاضل على عقد هذا الباب بقوله : « أما باب الأضياف والمديح ، فهو لا يصلح أن يكون قسما من أقسام الشعر أصلا ، لأن تفريقه على الأقسام الأخرى ممكن ، فمعظمه يدخل فى الفخر فهو حماسة ... وبعض هذا الباب يدخل فى الهجاء ... »

وهذا اعتراض — كما يرى القارئ — متهافت لا قيمة له ، إذ كان تصنيف الشعر أمراً اعتبارياً وليس من قبيل التقسيم العقلى .

على أن هذا لا يعنينا الآن ، وإنما نحن بصدد استشهاده لدعوى الخلط فى أبواب الشعر ، وقد أورد فى عقب تلك العبارة التى اعترض بها طائفة من الأمثلة ، مما أخطأ — عنده — فيه أبو تمام — وأى خطأ ! — فجعلها من هذا الباب ، باب الأضياف والمديح ، وحقها عنده أن تكون فى باب الهجاء . فخطأ أبى تمام هنا إذن لا سبيل إلى اعتذاره أو تحمل التلل له ، إذ هو خطأ — لو صح — غليظ كل الغلظ ، شنيع غاية الشناعة ، جدير أن يمحو اسمه من ديوان الأدباء والمتأدبين ، بل جدير أن ينأى به عن خواص العامة ، والمثقفين منهم أدنى ثقافة ، أو الذين يملكون منهم قدراً يسيراً من الذوق والإدراك الأدبى ، ليلحقه بالعامة الحفاة الأقدام الذين لا يفرقون بين ما هو مديح وما هو هجاء !

فالاتهام — كما ترى — خطير غاية الخطورة ، وبقدر خطورة هذه يحتاج مع الجرأة — وهى موفورة جداً عند صاحبنا فيما يبدو — إلى بذل غاية الجهد فى تأييده والتدليل عليه والاستشهاد له ، والتبسط فى ذلك ، وتحليل الشواهد تحليلا تسطع فيه الحجة ، وتتلاشى به الشبهة . ولكن الدكتور لم يلبث — بعد أن كان

(١) العدد ٨٣٤ (٢٧ يونية ١٩٤٩) .

يتشدق بالتهمة ويرفع بها عقيرته — أن انكش وتضاءل فى بسطها وبيانها وتأييدها وتوجيهها ، فما كفى من ذلك كله بالإشارة العاجلة المسرفة فى العجلة ، إلى بعض الشواهد التى اعتبرها حجة له ، بإيراد مطالعها وحسب ، ودون بيان لموضع الحجة فيها .

وها هو ذا أحد هذه الشواهد ، نورده كاملا من ديوان الحماسة ، لنتبين فيه مبلغ المطابقة بين الدعوى والدليل ، وقد زعم الدكتور أنه مما يدخل فى الهجاء ، وهو من شعر حطائط بن يعفر :

تقول ابنة العبّاب رُهم : حربتنا ... حطائط ، لم تترك لنفسك مقعدا
إذا ما أفدنا سرعة بعد هجمة ... تكون عليها كابن عمك أسودا
فقلت ، ولم أعى الجواب ، تبينى : ... أكان الهزال حتف زيد وأربدا
أربى جواداً مات هزلا لسلمى ... أرى ما ترين أو بخيلا مخلّدا

وليت شعرى أين رائحة الهجاء هنا ؟ ليتنى أستطيع أن أدرك سبب هذه الرائحة التى زكمت أنف الأستاذ الفاضل ، فجعلته يراها هجاء صريحاً برغم أنف أبى تمام ، بل برغم أنف كل من يقرأ الشعر ويلم به أدنى إلمام .

ألا ليت من يدلنى على لمحة خفيفة من الهجاء فى هذه الأبيات ، أم لعلها كلمة « أسود » (ويعنى الشاعر بها أسود بن يعفر النهشلى) هى التى قامت فى عين الأستاذ واحلولكت ، فنمرت جوالأبيات بالسواد ، وإن يكن لون المديح أبيض فلون الهجاء لاشك أسود ، وكذلك أخطأ أبو تمام — عنا الله عنه — فاتهم فى المديح هذه الأبيات السوداء ، وقد غفل عن أن السواد لون الهجاء !

أستغفر الله وأتوب إليه !

هذا الشاهد وحده — وسائر الشواهد مثله فى مبلغ المطابقة بينها وبين الدعوى — يبين لنا بياناً صريحاً قاطعاً مبلغ وفاء الأستاذ بما أخذه على عاتقه وأراد أن يبذ به الأوائل والأواخر من الاحتجاج لتلك الدعوى ، وتعزيز ذلك الاتهام الخطير ضد أبى تمام .

لقد كنا نرقب أن نرى وجهاً جديداً من وجوه المعركة القديمة بين العلماء والشعراء ، فإذا بنا أمام مهزلة تملأ النفس خجلا وتغمرنا معشر أهل العلم بمعانى الخزى والاستخذاء ! !

ومن حقنا وحق كل قارئ أن يتساءل : إذا كان هذا مبلغ فهم صاحب كتاب « الهجاء والهجاءون » لشعر الهجاء ، على النحو الذى رأينا — فيما يزعم — لهذه القطعة من صفة هجائية ، فما عسى أن يكون الظن بكتاب يضمه فى هذا الفن ، ويريد أن يؤرخ به له ، ولا بد أن يعتمد — أول ما يعتمد بطبيعة الحال — على ما أثر فى الأدب العربى من شعر هجائى ليكون مادة بحثه ؟

وبعد ، فهل لنا أن نعتبر هذا مثلا من أمثلة الدرس الأدبى الجامعى فى هذه السنوات الأخيرة ؟

وهل لمؤرخى الحياة الجامعية فى مصر أن يروا فى هذا الكتاب وثيقة تبين بعض مسالك هذه الحياة فى هذه الأيام ؟

وددت والله ألا يكون الأمر كذلك ، وأن يكون مثل هذا الكتاب شذوذاً لا يؤخذ به ، وفلتة لا تدل على الحالة العامة ، فإنه ليحزننى أشد الحزن ويأخذ بأكظام قلبى أن تنكشف الحياة الجامعية أخيراً عن مثل هذا الاستخفاف ، وأن يتفرج الرداء الجامعى عن مثل هذا الخزى !

« أبو عبارة »

إعـــلان

يعلن مجلس مديرية الدقهلية فى المناقصة العامة عن ترميمات معاهدة عام ١٩٤٩/١٩٥٠ فمن يرغب فليتقدم للمجلس بطلب على عرضحال دمغة فئة الثلاثين مليما برسم سعادة رئيس المجلس ودفع ٥٠٠ مليم عن كل مجموعة وأن يكون المطاء مصحوباً بتأمين ابتدائى قدره ٢٪ وقد حددلفتح المظاريف ظهر يوم السبت الموافق ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ بديوان مديرية الدقهلية والمجلس حر فى قبول أو رفض أى عطاء بدون إبداء الأسباب .

٣٤١٥